

المبسوط

في الاسقاط نصف السعاية عن المملوك أعادها لبيان حكم الولاة وهو أنهما إذا كانا معسرين يسعى العبد في نصف قيمته بينهما والولاة بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن نصيب كل واحد عتق على ملكه باعتبار ما أدى إليه من السعاية وما سقط بإسقاطه لا باعتبار الأحوال فيكون لكل واحد منهما ولاء نصيبه .

وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الولاة موقوف لأن كل واحد منهما ينفيه عن نفسه ويزعم أن صاحبه حائث وأن الكل عتق من جهته لأن العتق عنده لا يتجزى فلهذا كان الولاة موقوفا . وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسعى في قيمته كاملة لهما والولاة موقوف لأن العتق عند محمد رحمه الله تعالى لا يتجزى فكل واحد منهما يزعم أن صاحبه حائث وأن الولاة كله له فلهذا يتوقف الولاة وكل ولاء موقوف فميراثه يوقف في بيت المال لأنه لصاحب الولاة وهو غير معلوم والمال الذي لا يعرف مستحقه يوقف في بيت المال حتى يظهر مستحقه وجنايته على نفسه لا يعقل عنه بيت المال لأن بيت المال لا يرث ماله إنما يوقف المال فيه ليظهر مستحقه فلا يعقل جنايته أيضا وهذا لأن بيت المال إنما يعقل جناية من يكون ولاؤه للمسلمين ومن عليه ولاء عتاقه لا يكون ولاؤه للمسلمين ونحن نتيقن أن على هذا الرجل ولاء عتاقه فلهذا لا يجعل عقل جنايته على بيت المال والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

\$ باب آخر من الولاة \$ (قال) رضي الله عنه (واللقيط حر يرثه بيت المال ويعقل عنه) هكذا نقل عن عمر وعلي رضي الله عنهما وهذا لأن الحرية والإسلام تثبت له باعتبار الدار فيكون ولاؤه لأهل دار الإسلام يرثونه ويعقلونه جنايته ومال بيت المال مال المسلمين بخلاف مال من عليه ولاء موقوف لأن ذلك منسوب إلى المعتق وهذا غير منسوب إلى أحد حتى لو والى اللقيط إنسانا قبل أن يعقل عنه بيت المال جنايته فولأؤه له لأنه صار منسوباً إليه بالولاة حين عاقده وولاؤه لبيت المال لم يتأكد بعقل الجناية حتى لو تأكد بعقل الجناية لم يملك أن يوالي أحدا .

(فإن قيل) الولاة عليه للمسلمين ثبت شرعا فلا يملك إبطاله بعقده كولاة العتق .

(قلنا) نعم ولكن ثبوته لمعنى ذلك المعنى يزول بالعقد وهو أنه غير منسوب إلى أحد

بخلاف مولى العتاقه فإن ثبوت الولاة عليه لمعنى لا يزول ذلك بالعقد وحكم موالى اللقيط كحكم اللقيط